الفصل السابع

قضايا البيئة فى الإقليم العربى

تعريف

البيئة فى حالها الفطرى هى المحيط الحيوى الطبيعى، وهى التى تهيئ للإنسان حيز سكنه ونشاطه، وهى خزان الموارد وعناصر الثروة التى يحولها الإنسان إلى سلع، وهى مجموعة الظروف التى تؤثر على حياته وعملياتها الوظيفية. وتتحكم البيئة على نحو مباشر وغير مباشر فى توزيع الناس وتوجه حركاتهم. فالجماعات الإنسانية القديمة كانت تكثر فى مناطق الحشائش وتقل فى مناطق الغابات، وكانت الجماعات الإنسانية منتشرة فى شمالى أفريقيا فى عصور المناخ المطير، فلما تحول إلى الجفاف تجمع الناس فى وادى النيل وفى الواحات وفى المناطق الساحلية ذات المطر. ولما تم اكتشاف البترول والمعادن فى السنوات الأخيرة وتنمية مواردها تحول الناس إلى مناطق إنتاج البترول.

تبرز سمتان من سمات البيئة كمؤثرات على حياة الناس وعلى التنمية العربية جميعا: بيئة الأراضى الجافة وبيئة النطاقات

الساحلية. ويضاف إليها قضية التحضر والعمران وهى جزء من قضايا الحلل السكنية، وقضايا التراث الطبيعى المهدد بالانقراض، وقضايا المسئوليات تجاه الجهد العالمى لمقابلة قضايا البيئة.

بيئة الأراضى الجافة

تمتد البلاد العربية من ساحل الأطلسى فى الغرب (موريتانيا - المغرب) إلى الخليج العربى فى الشرق، تحتل الجزء الأكبر من الصحراء الإفريقية الأسيوية. وباستثناء المناطق الرطبة والمطيرة فى المرتفعات الساحلية فى المغرب والجزائر وتونس ولبنان وسوريا وجنوبى السودان والمرتفعات العراقية، فإن المنطقة جزء من حزام الأراضى الجافة الذى يمتد عبر أفريقيا شمالى خط الاستواء إلى غربى آسيا (شبه الجزيرة العربية وتخومها).

تشمل المنطقة العربية القطاع الجنوبى من حوض البحر المتوسط (مطر شتوى) وامتداداتها جنوبا إلى المناطق الحارة (مطر صيفى) فى موريتانيا والسودان والصومال وجيبوتى وعمان واليمن. الجفاف شائع ومنتشر والأجزاء المأهولة فى كل قطر من المنطقة محدودة، ولذلك فإحصائيات كثافة السكان (عدد السكان فى وحدة المساحة - الكيلومتر المربع) ذات مغزى قليل: الجزائر ٩ - ليبيا ٢ - السودان ٩ - مصر ٤٧ - المغرب ٣٣ - تونس ٤٤.

تمثل الأراضى الجافة تدرجا فى الظروف البيئية يمتد من:

١ - الأراضى غير ذات المطر (شديدة الجفاف) والتى تتمثل فى قلب صحراء شمالى أفريقيا، والمناطق الوسطى فى شبه الجزيرة العربية (الربع الخالى).

٢ - الأراضى الجافة - المطر السنوى يصل إلى ١٠٠ مليمتر، يشار إليها فى بعض الأحيان على أنها صحارى السريان السطحى لأن الكساء النباتى المعمر يتركز فى الوديان التى تتجمع فيها مياه السريان السطحى.

٣ - الأراضى شبه الجافة (المطر السنوى من ١٠٠ إلى ٢٥٠ مليمتر) ويشار إليها فى بعض الأحيان على أنها صحارى المطر لأن الكساء النباتى المعمر منتشر على الأراضى جميعا. وربما يضاف إلى هذه الأنماط نمط رابع.

٤ - الصحارى التى تكونت بفعل الإنسان، وتشمل أجزاء من الصحارى شبه الجافة والأراضى شبه الرطبة (المطر السنوى من ٢٠٠ إلى ٦٠٠ مليمتر) وهى أراض تحولت إلى صحراء نتيجة الاستغلال الجائر أو سوء الإدارة (ظاهرة التصحر). وقد دلت الدراسات فى شمالى أفريقيا وغيرها على أن مساحات كبيرة كانت أرضا منتجة قد تحولت إلى أراض جرداء متصحرة. وقد وضع مجلس وزراء البيئة العرب ومكتبه التنفيذى التصحر ضمن

أولويات القضايا البيئية، وأنشأ لجنة دائمة لمتابعة الأمر. أعد المركز العربى لدراسات الأراضى الجافة دراسة شاملة على قضايا التصحر فى الإقليم العربى (١٩٩٨) كذلك نشر معهد البحوث والدراسات العربية (عام ١٩٩٥) دراسة موسوعية عن التصحر وهجرة السكان فى الوطن العربى.

ويكتنف المنطقة العربية عدد محدود من أحواض الأنهار: النيل (مصر والسودان)، دجلة والفرات (العراق وسوريا) اليرموك (سوريا والأردن) بالإضافة إلى عدد من الأنهار الصغيرة فى لبنان والمغرب والجزائر وتونس. وتمتد الطبقات الحاملة للمياه الجوفية عبر المنطقة جميعا: طبقات الحجر الرملى النوبى فى شمال شرقى أفريقيا (مصر والسودان وليبيا وتشاد) الطبقات الجيرية المتشققة وطبقات المركب لطرفى وطبقات الساحل التونسى الجنوبى (المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس)، وطبقات متعددة من الحجر الرملى والحجر الجيرى فى شبه الجزيرة العربية، وموارد هذه الطبقات الحاملة لماء ميسرة فى مناطق محدودة من الواحات، وتكون فى غيرها عميقة واستغلال مواردها باهظ الكلفة. وتقوم المملكة العربية السعودية و لجماهيرية الليبية بتنفيذ مشروعات كبرى لاستغلال موارد المياه الجوفية.

تبلغ المساحة الكلية لأراضى الأقطار العربية ١٣,٨ مليون كيلومتر مربع، منها ٣,٤٪ أراضى زراعية (محاصيل - فواكه - خضراوات -

الخ) و ١٨,٨٪ مراع و١٠٪ غابات وأحراج. أى أن جملة الأراضى المستخدمة فى الإنتاج النباتى والحيوانى ٤,١ مليون كيلومتر مربع أو حوالى ٣٠٪ من جملة المساحة، والباقى أرض صحراوية جرداء. والأرض الزراعية محدودة بالنسبة للمساحات الكلية: ٣١,٩٪ فى سوريا و٣٠,٤٪ فى لبنان. وهى منخفضة فى مصر والجزائر والسودان (حوالى ٣٪)، وتصل إلى أدنى النسبة (٠,٥٪) فى المملكة العربية السعودية وعمان وموريتانيا.

وخلاصة القول أن الجفاف أى قصور موارد المياه هو السمة البارزة والسائدة فى المنطقة العربية والذين تتبعوا المفاوضات التى تجرى فى منطقة الشرق الأوسط منذ مدريد حتى الآن (٢٠٠٠) يلحظون أن المياه عنصر بارز فيها.

هذا مجال للتعاون العربى فى الدراسات العلمية والتقنية. أما الدراسات العلمية فتتصل بكفاءة استخدام المياه وزيادة العائد الاقتصادى من وحدة المياه. وتتصل كذلك بإعادة استخدام المياه أى الإفادة من مياه الصرف الصحى والصرف الزراعى. أما الدراسات التقنية فتتصل بهدف زيادة الموارد المائية، ونذكر منها أمرين الأول يتصل بتقنيات تحلية مياه البحار بوسائل تحقق العائد الاقتصادى فى مجال استخدام المياه فى الزراعة. فى المنطقة العربية أكبر محطات تحلية المياه للشرب والاستخدامات الخاصة، وهى جميعا

محطات تعتمد على تقنيات تقليدية مجلوبة. المقصود هو دراسات تقنية مستجدة تستهدف التوصل إلى وسائل لتحلية مياه البحار بتكلفة تتيح استخدامها للرى. الثانى يتصل بتقنيات ضخ المياه الجوفية العميقة بوسائل تحقق العائد الاقتصادى فى مجال الرى. التقنيات التقليدية التى تعتمد على البترول ومشتقاته معروفة، واستخدامها لضخ المياه من أعماق تصل إلى مائة متر وأكثر غير قتصادى. المياه الجوفية شائعة فى النطاق العربى جميعا، وهناك حاجة إلى مضخة مستجدة تعتمد على مصادر طاقة غير تقليدية (الشمس - الرياح - الخ) تحقق الجدوى الاقتصادية. ظنى أن هذه قضايا تستحق مكان الأولوية فى خطط البحوث العلمية والتقنية فى الأقطار العربية.

البيئة الساحلية والبحار العربية

البيئة الساحلية واحدة من السمات البارزة فى المنطقة العربية ، والسواحل العربية تمتد من الأطلسى إلى البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن، وبحر العرب (جزء من المحيط الهندى) والخليج العربى. للعراق والأردن شواطئ محدودة أما الدول الأخرى فلها واجهات بحرية ممتدة، والموانى والمدن ترصع الشواطئ من الدار البيضاء وطنجة (المحيط الأطلسى)، إلى الجزائر وتونس وطرابلس وبنغازى والإسكندرية وبورسعيد وبيروت واللاذقية (البحر المتوسط)،

والسويس وبورسودان ومصوع والعقبة وجدة والحديدة (البحر الأحمر)، وعدن وجيبوتى (خليج عدن)، وبربرة ومقديشيو (المحيط الهندى)، المكلا وصلالة (بحر العرب)، مسقط (خليج عمان)، والثغور والمدن الممتدة على ساحل الخليج العربى من الشارقة إلى البصرة. وأغلب هذه الموانى مراكز هامة للتجارة الدولية.

وللبيئة البحرية أثرها على المناخ (المطر ودرجات الحرارة) وغالبا ما تكون النطاقات الساحلية أقل جفافا من الأراضى الداخلية القارية. والنطاقات الساحلية وما يتصل بها من الرف القارى فى المنطقة العربية تتيح الحيز لمناطق الاسترواح (قرى الصيف)، والصيد، ومواقع حقول البترول والغاز الطبيعى. وقد نجحت بعض الدول مثل تونس فى تنمية إمكانيات المناطق الساحلية للسياحة الدولية، كذلك أقامت مصر عدة مناطق للسياحة الساحلية على امتداد شاطئ البحر المتوسط وخليجى السويس والعقبة وشاطئ البحر الأحمر. وما تزال مصايد الأسماك فى النطاقات الساحلية العربية وخاصة المناطق الجنوبية من البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، فى حاجة إلى مزيد من التنمية القائمة على الأرصاد والبحوث العلمية.

ونلاحظ أن الإنتاجية البيولوجية لمياه البحر المتوسط متواضعة جدا. ويبدو أن نظام تبادل الكتل المائية عبر مضيق جبل طارق

(خروج المياه العميقة من البحر إلى المحيط ودخول مياه المحيط السطحية إلى البحر) لا يسمح بدخول مياه الطبقات العميقة من المحيط وهى الغنية بالمواد الغذائية إلى البحر عبر مضيق جبل طارق، أضف إلى ذلك أن استكمال حجز مياه النيل عند السد العالى (١٩٦٥) حرم مياه الحوض الشرقى للبحر الأبيض المتوسط من تدفق المياه الغنية بالمواد الغذائية، ولذلك فقد تدنت الإنتاجية البيولوجية، مثال ذلك فقد حوالى ٩٥٪ من مصايد السردين على امتداد شواطئ الدلتا وشرقى البحر. ومصائد الأسماك فى البحر المتوسط عامة متواضعة. وقد زادت حصيلتها من ٧٥٠٠٠٠ طن فى السبعينات إلى حوالى المليون طن فى الثمانينات، وهى كمية تعادل ٢٪ من جملة مصايد العالم، وتسد ربع استهلاك الأسماك فى دول حوض البحر، ومن ثم فإن دول حوض البحر المتوسط تستورد الأسماك. وتتجه لتنمية مزارع الأسماك.

يتميز قاع البحر الأحمر بوجود عدد من البرك الساخنة على أعماق كبيرة (٢٠٠٠ متر تحت سطح البحر). وهى برك مياه دافئة ثرية بأحمال المعادن ويمكن أن تصبح موارد لثروات معدنية كبيرة وتشير الخطة العالمية لتطبيقات العلم والتكنولوجيا فى التنمية، الأمم المتحدة ١٩٧١، إلى تقديرات هذه الثروة المعدنية فتقول إن مياه البرك الساخنة عالية التركيز تحوى ما قيمته أكثر من ٢,٣ ألف مليون دولار من الذهب والنحاس والزنك والفضة فى طبقة سطحية سمكها

٣٠ مترا. وقد أنشأت حكومتى السودان والمملكة العربية السعودية فى السبعينات برنامجا مشتركا لاستكشاف إمكانات تنمية هذه الموارد المعدنية واستغلالها، ولم تتصل خطى هذا البرنامج حتى يثمر.

وهناك برامج دولية إقليمية لحماية بيئة هذه البحار والأقاليم المتصلة بشواطئها، ولتنمية مواردها تنمية موصولة، خطة البحر المتوسط (برشلونة ١٩٧٦) خطة عمل البحر الأحمر وخليج عدن (جدة ١٩٨٢) خطة عمل الكويت لحماية منطقة الخليج العربى (١٩٧٣). إن البرامج الإقليمية المشتركة وما يتصل بها من اتفاقيات وبروتوكولات حفزت المؤسسات الوطنية لتنهض ببرامج محلية لتنمية إمكانات البحوث البحرية وأرصاد البيئة وصون الموارد الطبيعية البحرية واستصدار تشريعات وطنية لحماية البيئة البحرية.

هذه الاتفاقيات والخطط الإقليمية تبقى فى حيز الأمانى الطيبة دون أن تخرج إلى حيز العمل التطبيقى الجاد. مضت على توقيع اتفاقية برشلونة أكثر من عشرين سنة، وما يزال البحر المتوسط يتلقى الملوثات من كل مصدر، ولا أظن أنه اليوم أحسن حالا مما كان عليه منذ عام توقيع اتفاقية برشلونة سنة ١٩٧٦. الحال كذلك فى البحر الأحمر والخليج العربى. هذا قصور يدعو إلى الأسى، ويرجع إلى أننا نتحدث عن قضايا البيئة بألسنتنا دون قلوبنا. وقضايا البيئة جميعا

تحتاج إلى دعم سياسى يضع هذه القضايا ضمن أولويات العمل الوطنى.

الحضر والتغول العمرانى

لعل نشأة المدن، بمعنى تجمع الوحدات السكنية فى كتل متراكبة تغطى مساحات كبيرة، مرحلة من مراحل التطور الطبيعى للمجتمع الإنسانى، ذلك أن الأمم والدول فى نشأتها وتطورها أسست المدن كعواصم إدارية ومراكز للقوة. وفى بعض الأحوال كانت المدينة هى الجزء الرئيسى من الدولة، مثل ذلك الدول المدينة فى اليونان: أجروس وأسبرطة وأثينا وغيرها.

شهد القرن التاسع عشر الثورة الصناعية وظهور مراكز الصناعة الحضرية التى أعطت للمدن وظيفة جديدة فى التنمية الاقتصادية جعلت من المدن محطات جذب سكانى بما تتيحه من فرص العمل، وهو أمر سبب زحفا سكانيا من الريف إلى المدن. وفى العقود الأخيرة ازدادت معدلات نمو المدن فى الدول النامية على وجه الخصوص، يقول تقرير معهد الموارد العالمية (١٩٨٨ - ١٩٨٩) (كان أهم تغير طرأ على الحلل السكنية فى غضون القرن العشرين التحول السريع نحو التحضر) ويذكر ستة توجهات تبين القضايا والتحديات والإمكانات المتصلة بمستقبل الحلل السكنية:

(أ) تتزايد نسبة السكان الذين يقيمون فى المدن. زاد سكان الحضر فى العالم من ٧٢٤ مليون عام ١٩٥٠ إلى ١٨٠٧ مليون عام ١٩٨٠، و٢٤٢٢ مليون عام ١٩٩٠.

(ب) نسبة سكان المدن فى الدول النامية تتزايد بمعدلات عالية، بينما نسبتهم فى الدول المتقدمة تتناقص.

(جـ) من المتوقع زيادة العدد المطلق لسكان المدن عامة فى خلال العقدين القادمين . ويبدو هذا أبرز خاصة فى الدول النامية إذ كان عددهم ٢٧٥ مليون فى عام ١٩٥٠، زاد إلى ٤٣٩ مليون عام ١٩٦٠، و٩٧٢ مليون عام ١٩٨٠، و١٤٥٣ مليون عام ١٩٩٠.

(د) يتزايد عدد المدن ، من كل الأحجام ، فى الدول النامية.

(هـ) يتزايد عدد المدن الكبرى ويتعاظم حجم هذه المدن فى الدول النامية، بينما تتناقص معدلات المدن فى تجمعات الحضر الكبرى فى الدول المتقدمة.

(و) توزيع الناس الذين يعيشون فى الفقر المطلق يتحول من الريف إلى الحضر، وتتزايد معدلات هذا التحول.

استغرق التحول إلى التحضر فى الدول المتقدمة (الصناعية) عشرات السنين، وسمح هذا التطور البطىء للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أن تتطور وأن يكون لها القدرة على تناول مشاكل التحول. وعكس ذلك حدث فى الدول النامية حيث كان

التحول إلى التحضر سريعا، مثال لذلك نذكر أن سكان مدينة القاهرة زادوا من ٢,٤ مليون عام ١٩٥٠ إلى ٦,٩ مليون عام ١٩٧٥ إلى ٨.٥ مليون عام ١٩٨٥، والمتوقع أن يصل عددهم إلى ١٦,١ مليون عام ٢٠٠٠.

مثل هذه المدن الكبرى تفرز كميات متزايدة من النفايات (الصرف الصحى - الصرف الصناعى - القمامة وغيرها)، والمدن المتعاظمة فى تلك البلاد النامية لا تملك الطاقات اللازمة لتناول هذه المخلفات، وهذه إحدى المشاكل البيئية الرئيسية فى الدول النامية، وتكاليف تطوير نظم الصرف الصحى وشبكات مياه الشرب ونظم جمع القمامة ومعالجتها فى المدن الكبرى كالقاهرة يمثل أعباء جسيمة على الاقتصاد الوطنى.

المدن الجديدة وإعادة توزيع السكان المرتبطة بظاهرة التحضر من السمات البارزة فى سائر أقطار المنطقة العربية. فى بعض الدول كمصر يظهر التنافس فى استخدامات الأرض بين الزراعة وغيرها من الاستخدامات، وهو تنافس حاد ويمثل واحدة من المشاكل البيئية الرئيسية وهى تغول العمران على الأراضى الزراعية. وفى بعض الدول كالمملكة العربية السعودية لا يبرز مثل هذا التنافس. تتضمن السياسات الوطنية لتجاوز حدة التنافس وتخفيف الضغط على الأرض الزراعية على نحو ما نشاهده فى مصر بناء المدن فى الأراضى الصحراوية خارج نطاق الأراضى الزراعية فى وادى النيل ودلتاه.

ولكن تجارة الأرض والمضاربة لتحويلها إلى العمران من الأمور التى تصعب مقاومتها.

العمارات العالية الحديثة شائعة فى كل مكان من تلك المدن الجديدة التى تنشأ فى سائر الأقطار من دول الخليج والسعودية فى المشرق إلى مدن الأطلسى كالدار البيضاء والرباط فى المغرب. وباستثناء بعض المبانى الخاصة، فإن كل العمارة من ناحية التصميم ومواد البناء تتبع نماذج وأنماط وضعت أساسا للأقاليم المعتدلة والباردة فى أوربا وشمالى أمريكا، ولا تتناغم ولا تتوافق مع المناخ الحار السائد. إذا نظرنا إلى المدن التقليدية القديمة فى شمال إفريقيا والشرق الأوسط عامة بما فى ذلك بلاد اليمن، نجد نماذج للعمارة وتخطيط المدن تنسجم مع البيئة وتهيئ للسكان الراحة. تمثل هذه النماذج تراثا من التقنيات ينبغى الحفاظ عليه وتطويره والإفادة منه وأن لا نتركه إلى الاندثار أمام زحف العمارة الحديثة. تقوم الدول بصون بعض هذه المبانى القديمة على نحو ما نشاهد فى مدينة جدة بالسعودية، ولكن المحافظة المتحفية لا تكفى.

رحم الله المهندس العربى العظيم حسن فتحى، قضى عمره ساعيا إلى تبصيرنا بقضايا التوافق بين العمارة والبيئة ووضع بين أيدينا نماذج من العمارة تصلح للريف والمدينة تعتمد على مواد بناء متوفرة، وهى مواد قادرة على حفظ الحرارة وعزلها، وعلى تصميم يتيح الراحة للساكن دون الحاجة إلى الوسائل الصناعية للتهوية

والتكييف. كذلك نبهنا إلى تراث عربى عظيم للعمارة المتوافقة مع البيئة. ولكن العيون جذبها بريق العمارة الأوربية والأذان لم تسمع نداءات هذا الرجل العالم العظيم. ونحن الخاسرون.

التراث الطبيعى

نقصد بالتراث الطبيعى أنواع لنبات والحيوان البرية، وهى جزء من الثروات الطبيعية، لأن النوع الذى لا نعرف له فائدة اقتصادية فى الحاضر سنعرف له ذلك فى المستقبل، وكل نوع نسمح بانقراضه هو فرصة ضائعة بالنسبة لأولادنا وأحفادنا.

للتراث الطبيعى فى المنطقة العربية أهمية اقتصادية خاصة، ذلك لأن القطاع الشرقى من حوض البحر المتوسط والممتد من بلاد الشام إلى تخومها فى الأناضول، فيه مقر النشأة لعدد من نباتات المحاصيل الرئيسية كالقمح والشعير ومن نباتات المراعى ومحاصيل العلف البقولية، وما تزال الأقارب البرية لهذه الأنواع فى بعض البقاع.

لهذه الأنواع أهمية خاصة فى برامج تربية الأصناف، وصونها مهمة تستحق الاهتمام. أضف إلى ذلك أن الثروة النباتية البرية تشمل مئات الأنواع التى استخدمها الناس على مدى العصور كعقاقير لمتداوى، وتتوجه الهيئات العلمية فى العالم إلى العناية بالدراسات الخاصة بالمركبات التى تحويها الأنواع النباتية والحيوانية وما يمكن

أن يكون لها من فوائد صناعية وطبية، حتى شاع مصطلح «التنقيب فى النباتات والحيوانات البرية». هذه مسألة تستحق الاهتمام الإقليمى وتعاون المؤسسات العلمية العربية.

ولهذا التراث أهمية ثقافية خاصة تنبغى العناية بها. ذلك لأن الأدب العربى شعرا ونثرا والتراث الثقافى العربى جميعا زاخر بذكر أنواع النبات والحيوان البرى. وقد اندثرت من ربوع الإقليم العربى أنواع كثيرة من هذا التراث. وتتضمن برامج عدد من الدول العربية استعادة بعض هذه الأنواع، مثال ذلك مشروعات إعادة المها العربى إلى مواطنه فى سلطنة عمان وفى محمية الشومر فى الأردن. وتعمل بعض الدول العربية على إنشاء محميات طبيعية تقصد إلى صون البيئات الطبيعية وما فيها من تراث طبيعى. ولمصر خطة شاملة تتضمن إنشاء محميات طبيعية تمثل البيئات البحرية والبيئات الصحراوية وبعض جزر الشلال الأول عند أسوان.

المحميات الطبيعية تهدف إلى صون النظام البيئى جميعا. واستكمال برامج الصون يقتضى الصون خارج النظام البيئى فى حدائق الحيوان والنبات، وبنوك الموارد الوراثية، وحقول تربية الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض. فى هذا المجال يكون التعاون الإقليمى أجدى ويكون التكامل بين جهود الأقطار زيادة فى كفاءة العمل وجدواه الاقتصادية.

وتمثل النباتات والحيوانات البرية أهمية خاصة فى التاريخ المصرى . نبات البردى كان شائعا فى مستنقعات الدلتا، وكان يستخدم فى صناعة ورق البردى، وهى صناعة مصرية قديمة وكانت مصر تصدر الورق لدول الإقليم. وعلى أوراق البردى كتبت وثائق وكتب تراثية حفظت أجزاء هامة من التاريخ الفرعونى. هذا النبات اندثر وغاب عن بيئاته الطبيعية. كذلك نذكر طائر الايبس المقدس وله تاريخ فى طقوس القرابين، وقد اندثر وغاب عن بيئاته الطبيعية فى مصر . كذلك اندثرت نباتات وحيوانات أخرى. هذه خسارة ذات طابع خاص لا يخفى.

المسئوليات الإقليمية والدولية

وقعت أغلب الدول العربية على عدد كبير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية التى تقصد إلى صون البيئة. مثال ذلك نقول إن مصر وقعت على أكثر من ثلاثين من هذه الاتفاقيات. والدول الموقعة تلتزم بإجراءات ومسئوليات، بل إن الأصل التشريعى أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية عند استكمال إجراء التصديق عليها تصبح جزءا من القوانين والتشريعات الوطنية.

ولكن – مع بالغ الأسف – فإن الكثير من الدول توقع وتصدق ثم تنسى. نضرب أمثلة ولا نقصد إلى الحصر. كثير من الدول العربية وقعت وصدقت على اتفاقية بون لصون الطيور المهاجرة. ولا أعرف دولة من دول الإقليم منعت صيد السمان والشرشير والبلشون وغيرها من الطيور المهاجرة. وهذه مسألة ذات أهمية دولية، لأن المنطقة العربية تشغل القطاع الجنوبى من حوض البحر المتوسط ومن ثم ففيها سائر المعابر التى تعبر فيها أسراب الطيور فى هجرتها الموسمية من الشمال البارد إلى الجنوب الدافئ. كثير من الدول العربية – ومنها مصر – وقعت على اتفاقية رامسار لصون المناطق الرطبة، ومسئولية مصر هى إنشاء مناطق محمية من الأراضى الرطبة

أى البحيرات والمستنقعات التى تمتد على الساحل الشمالى من البردويل إلى مريوط، والبحيرات الداخلية وخاصة بحيرة قارون. وقد مضى على هذه الاتفاقية أكثر من عشرين سنة، ما زلنا نأمل أن تستكمل مصر التزاماتها.

الالتزام بالتشريعات الدولية يقتضى أن تنشأ فى كل دولة آليات ذات كفاءة تعنى بمتابعة مسئوليات الدولة تجاه المجتمع الدولى. مثال ذلك أن الكثير من الدول العربية - ومنها مصر - طرف فى اتفاقية واشنطن لتنظيم الاتجار فى الحيوانات والنباتات البرية التى يتهددها الانقراض، ولهذه الاتفاقية ملاحق تبين الحيوانات (أو أجزائها كسن الفيل وقرن الخرتيت) التى تحرم التجارة فيها، وتبين الحيوانات التى يكون الاتجار فيها طبقا لحصص محددة، إلى غير ذلك من التفاصيل. التزام الدولة بهذه الاتفاقية يعنى أن يكون لديها جهاز قادر على مراقبة الاتجار الداخلى والتصديرى فى هذه الممنوعات. وهذه مسألة يكتنفها القصور البالغ فى سائر الأقطار العربية.

تبع مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (عقد فى البرازيل فى يونيو ١٩٩٢) عدد من الاتفاقيات الدولية تضمنت:

اتفاقية تغير المناخ ١٩٩٢.

اتفاقية التنوع البيولوجى ١٩٩٢.

اتفاقية التصحر ١٩٩٤.

تلتزم الدول بموجب كل من هذه الاتفاقيات بإجراءات ودراسات محددة، ويمكن أن تعين الموارد الدولية على النهوض بهذه الالتزامات. وكل هذا يقتضى أن تتهيأ فى كل دولة (أو فى كل مجموعة من الدول المتجاورة) لهذه المسئوليات ولتتمكن أيضا من الإفادة من الموارد الدولية المخصصة لدعم هذه الاتفاقيات.

فى كل هذه الأمور نشهد أن القصور والتقصير أبلغ مدى من جهود الالتزام والاستجابة السليمة. لقد حضرت الدول العربية مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢، وصدقت على وثيقة برنامج العمل للقرن الحادى والعشرين. وجوهرها أن تضع الدول القواعد للتنمية المتواصلة (المستدامة). وظنى أن الوفود نسيت الأمر فى رحلة العودة.

كلمة ختام

بهذا الكتاب نتوجه إلى الإنسان – كل إنسان – بالحديث الذى يطرح بين دفتيه قضايا البيئة والتنمية، وهو حديث موجز يقصد إلى دعوة لمزيد من القراءة ومزيد من المعارف التى تفتح البصر، والتى تدل الإنسان عَلَى مسالك النجاة وتهدى إلى مجالات العمل النافع والمشاركة فى صنع الحاضر وصياغة المستقبل على النحو الذى يليق بالإنسان الذى استخلفه الله على الأرض وحمله أمانتها.

حديث البيئة يوجز فى أن الله خلق الإطار البيئى فى اتزان محكم، وبث فيه نواميس تحفظ عليه الصحة والعطاء الموصول، وأن مسئولية الإنسان هى صون هذا الاتزان دون خلل وبغير فساد، لأن حماية البيئة من التدهور وصون مواردها من النفاد جزء من الأمانة والمسئولية التى خص الله بها الإنسان وميزه بها عن سائر الكائنات والمخلوقات.

الرجاء هو أن ينهض كل إنسان بواجبه، الفرد والجماعة فى البيت الواحد وفى المجاورة السكنية وفى لوطن الواسع وفى الدنيا. الإنسان فى موقع المسئولية التنفيذية، الإنسان فى موقع المسئولية التشريعية، الإنسان فى المدرسة وفى الجامعة وفى المسجد وفى الكنيسة، الإنسان فى وسائل الإعلام جميعا والجمعيات الأهلية والمؤسسات السياسية والجماهيرية، لرجاء لهم جميعا أن تكون قضايا البيئة والتنمية ضمن شواغلهم وموضع هتمامهم وعنايتهم. لا تصح البيئة فى الحاضر وفى المستقبل إلا إذا نهض كل إنسان بمسئوليته.